معهد جامعة فلسطين الأهلية للدراسات والأبحاث
Palestine Ahliya University Institute for Studies and Research

كتاب جماعي

(الأعمال القانونية للإدارة الإلكترونية)

يسر جامعة فلسطين الأهلية - بيت لحم- فلسطين
بتنفيذ عن طريق معهد جامعة فلسطين الأهلية بيت لحم- فلسطين
لدعوة الباحثين من داخل الوطن وخارجه للمساهمة في تأليف
كتاب جماعي دولي محكم، ذو ترقيم دولي

والموسوم بعنوان:

(الأعمال القانونية للإدارة الإلكترونية)

- رئيس المشروع:

د.عماد داود الزير ، رئيس جامعة فلسطين الأهلية_ بيت لحم، فلسطين

- رئيس اللجنة العلمية:

د. سهيل الأحمد، عميد كلية الحقوق، جامعة فلسطين الأهلية بيت لحم، فلسطين.

- رئيس اللجنة التنظيمية:

د.صهيب شاهين، مدير معهد جامعة فلسطين الأهلية للدراسات والأبحاث، فلسطين

تقـديـم

عصر المعلوماتية الذي نعيشه في الحاضر ما هو إلا نتيجة حتمية للتطورات والتراكمات المعرفية التي عملت على تغير نمط معاملات الأفراد عبر مراحل ومجالات مختلفة، حيث شهد العالم مع نهاية القرن العشرين العديد من التغيرات الجذرية في كافة المجالات الإقتصادية والسياسية والإجتماعية، وهو ما أدى إلى رفع سقف التوقعات لدى الأفراد فيما يخص نوع الخدمة المطلوبة التي تميزت وخلال حقبة زمنية طويلة بالإجراءات الروتينية الطويلة.

وأمام هذه التوقعات؛ ألقيت على عاتق الإدارة العامة أعباء كبيرة بهدف الوصول إلى تسيير العمل الإداري، وتحسين أداء الإدارات الحكومية بالإعتماد على مميزات التطور التكنولوجي إقتداءً بالنجاح الباهر الذي شهده العالم نتيجة التحول إلى التجارة الإلكترونية وبذلك تحولت الإدارة من إعتمادها على الأسلوب التقليدي في تقديم الخدمة وإنجاز الأعمال القانونية إلى الأسلوب الإلكتروني الذي يقوم على الجانب التقني، ويستعين بشبكة الإتصالات الخارجية.

ولأن قواعد القانون الإداري ذات طبيعة مرنة ومتطورة، كان من السهل جداً إيجاد البيئة الملائمة لقبول فكرة إمكانية إصدار الإدارة الإلكترونية لكل من العقد الإداري الإلكتروني والقرار الإداري الإلكتروني، خاصة وأن تجسيد هذين المفهومين على أرض الواقع يؤدي إلى تحقيق المصلحة العامة، نظرا للإحترافية والدقة العالية التي وصلت إليه مختلف التقنيات الحديثة في إنجاز الأعمال الإدارية وعلى نحو سريع.

أهمية الموضوع

يعتبر كل من القرار والعقد الإداري من أهم المواضيع التي يتناولها القانون الإداري، فالقرار الإداري لسان حال الإدارة والمترجم الحقيقي لإرادتها صراحة وضمنيا، ومحور العملية الإدارية التي تطورت بشكل مطرد بتطور واتساع النشاط الإداري. أما العقد الإداري الإلكتروني، فيتميز بطبيعة خاصة على عكس العقود الإلكترونية الاخرى، فيجب أن يشتمل على خصائص العقد الإلكتروني وخصائص العقد الإداري، حيث يشكل ضرورة لا غنى للإدارة عنها في سبيل تحولها الالكتروني من إدارة ورقية إلى إدارة الكترونية، وكما هو الحال في إطار العقد الورقي فإن العقد الالكتروني المتعامل به في إطار القانون الخاص كان سابقا لظهور العقد الإداري الالكتروني، ولكون الأعمال الإدارية أكثر أهمية وحساسية من الأعمال الخاصة لارتباطها بالمال العام والخزينة العامة والسياسات العامة وهو الأمر الذي يجعل من تطويرها وإدخال مفاهيم جديدة عليها يخضع لدراسات معمقة قبل المخاطرة بالانتقال من نظام إلى آخر.

الأهـداف

نهدف من خلال دراسة موضوع الأعمال القانونية للإدارة الإلكترونية إلى الوصول إلى الأهداف التالية:

- الرغبة في إزالة الغموض والتعرف على مفهوم كل من القرار والعقد الإداري الإلكتروني.
- الرغبة في الوقوف على مدى توفيق الإدارة الإلكترونية في توفير متطلبات أعمالها القانونية بإعتبارهما وسيلة قانونية للتعبير عن إرادتها في تسيير المرفق العام.
- الرغبة في معرفة مدى تأثير الإدارة الإلكترونية على أركان القرار الإداري.
- محاولة الوصول إلى النظام القانوني السليم الذي ينسجم وخصوصية القرار والعقد الإداري الإلكتروني.
- الوصول إلى مدى نجاعة القرار الإداري الإلكتروني والعقد الإداري الإلكتروني بإعتبارهما صور الأعمال القانونية للإدارة العامة، ومدى مسايرتهما لترشيد الخدمة العمومية.

الإشكالية

بإعتبار أن الأعمال القانونية في ظل استحداث الإدارة الإلكترونية تعتبر أحد أهم مخرجات التطور التقني الهائل في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على الإدارة، فإن موضوع دراسته يجعلنا نطرح الإشكال التالي:

هل وفقت الادارة الالكترونية في توفير متطلبات أعمالها القانونية الإلكترونية ، وكيف أصبحت عملية سير تلك الأعمال بصورتها الإلكترونية الجديدة؟

المحاور

المحور الأول: الإدارة الإلكترونية
المحور الثاني: القرار الإداري الإلكتروني
المحور الثالث: العقد الإداري الإلكتروني
المحور الرابع: التوقيع الإلكتروني
المحور الخامس: التصديق الإلكتروني
المحور الخامس: منازعات الإدارة الإلكترونية

اللَّجنة العلمية

رئيس اللجنة العلمية:

د. سهيل الأحمد، عميد كلية الحقوق، جامعة فلسطين الأهلية، فلسطين.

أعضاء اللجنة العلمية:

1. أ.د. نافع الحسن، كلية الحقوق، جامعة فلسطين الأهلية بيت لحم، فلسطين.
2. أ.د. عدنان عمرو، استاذ القانون الإداري، جامعة القدس، فلسطين.
3. أ.د. حسينة شرون، استاذة التعليم العالي، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة.
4. أ.د.وائل أحمد علام، استاذ القانون الدولي العام، كلية القانون، جامعة الشارقة، الإمارات.
5. د.مسعودي هشام، استاذ محاضر –أ، تخصص قانون عام، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة- الجزائر.
6. د.عبد الفتاح ربعي، تخصص قانون عام، جامعة القدس، فلسطين.
7. د.اياد الموسوي، استاذ القانون الإداري، كلية الحقوق والعلوم السياسية، العراق
8. د. فايز أبو عامرية، نائب رئيس جامعة فلسطين الأهلية للشؤون الاكاديمية، فلسطين.
9. د.فاطمة الزهراء هيرات، استاذة القانون العام، جامعة عبد المالك السعدي، تطوان، المغرب.
10. د .ميثم منفي كاظم العميدي، دكتوراه قانون دستوري عام، العراق.
11. د.محمود دودين، عميد كلية الحقوق، جامعة بير زيت، فلسطين.
12. د. أوشن حنان، استاذة القانون الإداري، جامعة عباس لغرور خنشلة، الجزائر.
13. د.عبد الناصر أبو سمهدانة، قاضي دستوري، المحكمة الدستورية العليا- رام الله، فلسطين.
14. د.مصطفى الفوركي، كلية الحقوق، جامعة الحسن الأول بسطات، المغرب.
15. د. أسمامة دراج، تخصص قانون دستوري، كلية الحقوق، جامعة الإستقلال، فلسطين.
16. د.العربي بلا، استاذ القانون الدستوري والإداري، كلية القانون، جامعة القاضي عياض، المغرب.
17. د.عيسى مناصرة، استاذ القانون الإداري، كلية الحقوق، جامعة القدس، فلسطين.
18. د.كمال أحمد يوسف نجاجرة، مستشار قانوني، قيادة الشرطة، وزارة الداخلية الفلسطينية، رام الله، فلسطين.

حقوق المشاركة والتزاماتها

- لا تعبر الأبحاث إلا على أراء أصحابها، وتقع عليهم وحدهم المسؤولية الكاملة حول ما قدموا، وما يترتب عنه من قضايا الإخلال بالقواعد العلمية والأمانة.
- يتحصل الباحث المشارك بشهادة تفيد بمشاركته بتأليف كتاب جماعي دولي محكمة ذو ترميز دولي.
- المشاركة مجانية.

شروط المشاركة

- تقبل البحوث والدراسات باللغات العربية والانجليزية والفرنسية.
- الالتزام بقالب الكتاب، مع الالتزام بالقواعد التالية
- أن يتسم البحث بالأصالة والتجديد والموضوعية، وألا يكون البحث نشر سابقاً، كلياً أو جزئياً، أو يكون مرشح للنشر في وسائل نشر أخرى في الوقت نفسه.
- ألا يكون البحث مستلاً من كتاب منشور، أو جزء من مذكرة تمت مناقشتها أو بحث.
- يجب التقيد بشروط البحث العلمي، القائمة على الأصول العلمية والمنهجية المتعارف عليها في كتابة البحوث والدراسات الأكاديمية.
- التزام الدقة والسلامة اللغوية، على ألا يتجاوز20صفحة ولا يقل عن 15صفحة، بما فيها من الهوامش والمصادر والمراجع، وأن تكون مطبوعة الكترونياً، وتكتب الهوامش بطريقة الكترونية آليةEnd of Document في نهاية البحث بحجم خط 10.

- يرفق البحث أو الدراسة بملخصين لا يزيد كل منهما عن 10 أسطر، على أن يكون أحدهما بلغة أخرى غير لغة تحرير البحث، بالإضافة إلى المصطلحات الأساسية للدراسة، ويُرفقه ببيان سيرته الذاتية وتعهد يحمل مع الإعلان الخاص بالمؤتمر.

ملاحظة: المدعوون للمشاركة في الكتاب: الأساتذة والباحثين والأكاديميين المختصين ضمن محاور الكتاب. ولا تعبر الدراسات البحثية إلا على آراء أصحابها، وهم وحدهم من يتحملون كامل المسؤولية حول حجة البيانات، وما يتبع ذلك من قضايا الإخلال بقواعد الأخلاق العلمية والأمانة.

مواعيد هامة:

- آخر تاريخ لاستلام البحوث كاملة: 10-01-2022
- الرد على البحوث المقبولة: 01-02-2022

ترسل الاوراق البحثية عن طريق البريد الإلكتروني التالي: sohail@paluniv.edu.ps